تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

كُتب مُغلقة وأجساد مُرهقة

التسرّب المدرسي وعلاقته بعمل الأطفال في الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لتمكين
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

2025

الفهرس

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 5

السياق العام للظاهرة في الأردن 6

الإطار القانوني: فجوة بين النصوص والتطبيق 7

أولًا: ضعف التنسيق المؤسسي وتشتت الأدوار 8

ثانيًا: ضعف منظومة الرقابة والرصد 8

ثالثًا: عدم فاعلية العقوبات 8

رابعًا: محدودية البرامج الوقائية وضعف استدامتها 9

التحديات التي تواجه مراكز ثقافة المتسربين في الأردن 9

الواقع والأرقام 11

مؤشرات التسرّب المدرسي (2024/2023) 14

العلاقة بين التسرّب المدرسي وعمل الأطفال 16

الأثر الاقتصادي للتسرب المدرسي وجدوى التدخل الوقائي 18

أولًا: تكلفة الطالب الواحد في النظام التعليمي 18

ثانيًا: كلفة الحوافز والدعم النقدي المرتبط بالاستبقاء في المدرسة 18

ثالثًا: الكلفة السنوية لإعادة دمج الطالب المتسرب 18

رابعًا: كلفة الفشل – الخسارة الاقتصادية المترتبة على عدم التدخل. 19

خامسًا: العائد الاقتصادي للدولة من التدخل الوقائي 19

سادسًا: العائد على الاستثمار 19

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية 19

التوصيات 20

خاتمة 21

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة الصادرة عن «تمكين للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان» العلاقة المعقّدة والمتشابكة بين ظاهرتي التسرّب المدرسيّ وعمل الأطفال في الأردنّ، باعتبارهما من أبرز القضايا التربويّة والاجتماعيّة ذات التأثير الممتدّ على حقوق الطفل والتنمية البشريّة والعدالة الاجتماعيّة. من خلال تحليل معمّق للبيانات الإحصائيّة والسياقات القانونيّة والتنفيذيّة، تبيّن أنّ ظاهرة التسرّب المدرسيّ لا يمكن فهمها باعتبارها تحدّيًا تعليميًّا فحسب، بل تمثّل انعكاسًا حقيقيًّا لأزمة أوسع تتداخل فيها العوامل الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والتربويّة.

وتكشف الورقة أنّ النظم الحاليّة، رغم الالتزامات الدوليّة والأطر القانونيّة المحلّيّة، لا تزال عاجزة عن تقديم استجابات فعّالة ومستدامة لحماية الأطفال من الانقطاع عن التعليم والانخراط المبكّر في سوق العمل، لا سيّما في الأوساط الفقيرة والمهمّشة. كما تسلّط الضوء على التحدّيات الهيكليّة الّتي تعيق قدرة المؤسّسات التعليميّة على الاحتفاظ بالطلبة، وعلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنيّة، وانخفاض فعّاليّة العقوبات، ومحدوديّة برامج الحماية والدعم المشروط، ما يجعل البيئة العامّة غير مؤهّلة للوقاية من التسرّب أو احتواء المنقطعين.

وتقترح الورقة جملة من التوصيات العمليّة، تنطلق من تبنّي نهج وطنيّ متعدّد القطاعات، يجمع بين إصلاح السياسات التعليميّة، وتوسيع مظلّة الحماية الاجتماعيّة، وربط التعليم بسوق العمل، مع ضرورة توفير مسارات بديلة مرنة للفئات المعرّضة للهشاشة، وإشراك المجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ في الاستجابة. وفي ظلّ تفاقم معدّلات التسرّب خلال السنوات الأخيرة، تعدّ هذه الورقة دعوة عاجلة لصياغة سياسات أكثر عدالة وفعاليّة، تضمن الحقّ في التعليم والحماية، وتكسر الحلقة المفرغة بين الفقر، والتسرّب، وعمل الأطفال.

المقدمة

يعدّ التسرّب المدرسيّ من الظواهر التربويّة والاجتماعيّة الخطيرة الّتي تواجه الأنظمة التعليميّة في العديد من الدول، ومنها الأردنّ، لما ينطوي عليه من آثار سلبيّة تطال الطفل والأسرة والمجتمع على حدّ سواء. ويعرف التسرّب بأنّه انقطاع الطالب عن الدراسة بشكل دائم قبل إنهاء المرحلة التعليميّة الإلزاميّة، وهي الممتدّة من الصفّ الأوّل وحتّى الصفّ العاشر الأساسيّ، وفقًا لتعريف وزارة التربية والتعليم الأردنيّة.

تكمن خطورة هذه الظاهرة في أنّها تشكّل مدخلًا مباشرًا لعمل الأطفال، وهو ما يحوّلها من مسألة تعليميّة بحتة إلى قضيّة حقوقيّة وتنمويّة ذات أبعاد اقتصاديّة واجتماعيّة متعدّدة.

رغم مصادقة الأردنّ على عدد من الاتّفاقيّات الدوليّة الرئيسيّة الّتي تضمن حقّ الطفل في التعليم، إلّا أنّ الواقع العمليّ يظهر قصورًا واضحًا في التطبيق، وتزايدًا في حالات التسرّب، خاصّة بين الفئات المهمّشة اقتصاديًّا.

تشير الإحصاءات الوطنيّة إلى أنّ العام الدراسيّ 2024/2023 شهد تسرّب أكثر من 11,720 طالبًا وطالبة من الصفوف الأساسيّة، كما أظهرت الأرقام أنّ الذكور يمثّلون 58٪ من إجماليّ المتسرّبين، ما يعكس ضغوطًا مجتمعيّة واقتصاديّة تدفعهم نحو سوق العمل في سنّ مبكّرة، بينما تعاني الفتيات المتسرّبات من عوامل أخرى مثل الزواج المبكّر وغياب البيئة الآمنة في المدارس.

تؤكّد هذه المؤشّرات وجود فجوة بنيويّة في قدرة النظام التعليميّ على استبقاء الطلبة، لا سيّما في المناطق المهمّشة، حيث تتراجع جودة التعليم، وتغيب الخدمات النفسيّة والاجتماعيّة المساندة. وقد أقرّت وزارة التربية والتعليم بوجود هذه الفجوة، واعتمدت نهجين متكاملين لمعالجة التسرّب: وقائي، عبر تفعيل دور المرشد والمعلّم في متابعة الغياب، وعلاجيًّا، حيث تدير الوزارة ما مجموعه 204 مركز في جميع أنحاء المملكة تستهدف هذه المراكز الأطفال المتسربين من المدرسة، إلى جانب إصدار تعليمات بإنشاء «حلقة رابعة» تعادل الصفّ العاشر، وتقدّم دعمًا ماديًّا مباشرًا للطلبة.

غير أنّ هذه الجهود الرسميّة، على أهمّيّتها، لا تزال غير كافية في ظلّ غياب التنسيق المؤسّسيّ، وضعف الرقابة، وانخفاض فاعليّة العقوبات على مشغّلي الأطفال، فضلًا عن محدوديّة برامج الدعم النقديّ المشروط مثل «تكافل»، الّتي لا تغطّي التكاليف الفعليّة للالتحاق بالمدرسة، وفقًا لتقارير اليونيسف ومنظّمة العمل الدوليّة.

من هنا، تأتي هذه الورقة الصادرة عن «تمكين للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان» في محاولة لتحليل العلاقة المتشابكة بين التسرّب المدرسيّ وعمل الأطفال في الأردنّ، وتسليط الضوء على الأسباب البنيويّة لهذه الظاهرة، وتقييم فعاليّة الاستجابات الرسميّة، مع تقديم توصيات شاملة تستند إلى مقاربة حقوقيّة وتنمويّة متكاملة. وتهدف الورقة إلى الدفع باتّجاه صياغة سياسات تعليميّة واجتماعيّة أكثر عدالة وإنصافًا للفئات المستضعفة.

السياق العام للظاهرة في الأردن

رغم التزام الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، إلا أن ظاهرة التسرّب المدرسي لا تزال قائمة بشكل مقلق، خصوصًا بين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا. فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة (2024) أن ما يزيد عن 11,720 طالبًا وطالبة قد انقطعوا عن الدراسة خلال العام الدراسي 2024/2023، وهو ما يمثل ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات التسرب، خاصة في الصفوف العليا.[1]

تُظهر الإحصاءات أن الذكور يمثلون نسبة 58٪ من إجمالي المتسربين، مقابل 42٪ من الإناث، وهو ما يعكس ضغوطًا اقتصادية واجتماعية تُلقي بثقلها على الذكور بشكل خاص، في ظل ثقافة مجتمعية تدفعهم نحو العمل المبكر. كما أن تسرب الفتيات يرتبط بعوامل مثل الفقر، الزواج المبكر، أو الانقطاع الناتج عن غياب بيئة تعليمية آمنة وجاذبة.[2]

هذا الواقع يعكس تحديات هيكلية في النظام التعليمي الأردني، تتجلى في عدم قدرة المدارس على استبقاء الطلبة، وتراجع الحوافز لدى الطلاب للاستمرار في التعليم، خاصة في المناطق الريفية والمخيمات، حيث تتدنّى جودة التعليم، وتغيب الخدمات النفسية والداعمة للطلبة.[3]

في السياق ذاته، تعرّف وزارة التربية والتعليم التسرّب المدرسي بأنه ترك الطالب أو غيابه المتكرر عن المدرسة دون إنهاء المرحلة الأساسية الإلزامية، التي تمتد من الصف الأول وحتى الصف العاشر، ذلك وفقًا لأحكام قانون التربية والتعليم. وترى الوزارة أن الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة تتنوع ما بين عوامل اقتصادية، مثل الفقر وعدم قدرة الأسر على تغطية نفقات التعليم غير المباشرة، وأخرى اجتماعية وأسرية تتعلق بظروف المعيشة، إضافة إلى عوامل ثقافية وتربوية، أبرزها ضعف التحصيل الأكاديمي وعدم مواكبة الطلبة لنواتج التعلم. وتُقدّر الوزارة نسبة التسرّب المدرسي في الأردن بما يتراوح بين 3 إلى 4 بالألف، وهي نسب تعتبرها ضمن النطاق الطبيعي المعتمد في الأنظمة التعليمية.[4]

وفي مواجهة هذا التحدي، تبنت الوزارة نهجين متكاملين في معالجته: الأول وقائي يهدف إلى خلق بيئة تعليمية جاذبة من خلال تعزيز دور المعلم والمرشد التربوي في متابعة حالات الغياب، بالتعاون مع الحاكم الإداري، في ظل إلزامية التعليم في هذه المرحلة. أما النهج الثاني فهو علاجي، يتمثل في إدارة ما مجموعه 204 مركز في جميع أنحاء المملكة تستهدف هذه المراكز الأطفال المتسربين من المدرسة ضمن الفئات العمرية ما بين 12 و18 عاما للذكور و12 إلى 20 عاما للإناث، تخدم نحو 4,000 طالب موزعين على ثلاث حلقات تعليمية مدتها 8 أشهر، وتُتيح هذه المراكز للطلبة استئناف تعليمهم إما عبر الدراسة المنزلية، أو من خلال برامج التدريب المهني.[5]

1 دائرة الإحصاءات العامة، 2024،
2 وزارة التربية والتعليم، 2024
3 اليونيسف، 2023
4 وزارة التربية والتعليم. (2024). تصريحات رسمية حول نسب وأسباب التسرّب المدرسي وجهود الوزارة في المعالجة. وكالة الأنباء الأردنية "بترا".
5 المصدر السابق

تعزيزًا لهذا المسار العلاجي، أصدرت وزارة التربية تعليمات جديدة نُشرت في الجريدة الرسمية، تقضي بإنشاء «حلقة رابعة» تعادل الصف العاشر الأساسي، تتيح للطلبة مواصلة تعليمهم بدعم إضافي، يشمل تقديم بدل مواصلات ووجبة غذائية يومية بقيمة 3 دنانير، ذلك لتحفيزهم على الاستمرار في العملية التعليمية وتخفيف الأعباء المادية التي قد تدفعهم إلى التسرب[6]، تعكس هذه الإجراءات توجهًا رسميًا جادًا نحو تقليص الظاهرة، إلا أنها تبقى محدودة التأثير ما لم تُرفد بتكامل حقيقي مع سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من عمل الأطفال، في إطار رؤية تنموية شاملة.

«التسرّب المدرسيّ من الظواهر التربويّة والاجتماعيّة الخطيرة الّتي تواجه الأنظمة التعليميّة... لما ينطوي عليه من آثار سلبيّة تطال الطفل والأسرة والمجتمع على حدّ سواء.»

الإطار القانوني: فجوة بين النصوص والتطبيق

على الصعيد التشريعي، صدّقت المملكة الأردنية الهاشمية على أبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص في مادتها (28) على ضمان الحق في التعليم الإلزامي والمجاني للجميع، دون تمييز. كما التزمت الدولة بتطبيق اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن العمل، ورقم (182) الخاصة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، واللتين تحظران تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة، خصوصًا في ظروف خطرة أو غير آمنة.[7]

في السياق التشريعي من المهم أيضًا الحديث عن تعليمات رقم (10) لسنة 2024 – تعليمات مراكز تعليم وتعلم المتسربين لسنة 2024 صادرة بمقتضى الفقرة (ي) من المادة (6) من قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته.[8]

تعليمات رقم (10) لسنة 2024 الخاصة بمراكز تعليم وتعلم المتسربين تمثل خطوة هامة في إطار تعزيز الحق في التعليم ومكافحة التسرب الدراسي، حيث تستند إلى أحكام قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته، مع مراعاة الالتزامات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل. تستهدف التعليمات الفئة العمرية من 12 إلى 20 سنة للذكور وحتى 22 سنة للإناث ممن انقطعوا عن التعليم النظامي لمدة لا تقل عن عام، مع تخصيص معايير مرنة لدمج ذوي الإعاقة وفقًا لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. البرنامج التعليمي يتضمن أربع حلقات مكافئة للصفوف الأساسية من الأول إلى العاشر، ويعتمد على اختبارات تشخيصية ومنهجيات تعليمية مرنة تراعي الفروق الفردية، بما في ذلك استخدام التعلم الإلكتروني في الظروف الطارئة. كما توفر التعليمات مسارات مهنية وأكاديمية للدارسين الناجحين، مع منح شهادات مكافئة تتيح استكمال التعليم الثانوي. يشكل هذا النموذج تطبيقًا عمليًا لمبادئ العدالة التعليمية والتمييز الإيجابي، ويعكس التزام النظام التعليمي الأردني بتوفير فرص تعليم مستدامة وشاملة.

6 المصدر السابق

7 منظمة العمل الدولية – اتفاقيتا العمل رقم 138 و182.

8 تعليمات رقم (10) لسنة 2024 - تعليمات مراكز تعليم وتعلم المتسربين لسنة 2024 صادرة بمقتضى الفقرة (ي) من المادة (6) من قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته.

رغم هذه الالتزامات الواضحة، إلا أن الواقع العملي يكشف عن فجوة مقلقة بين الإطار القانوني والممارسات الفعلية على الأرض، تُعبّر عنها مجموعة من التحديات المؤسسية والتنفيذية، نذكر منها ما يلي:

أولًا: ضعف التنسيق المؤسسي وتشتت الأدوار

تتوزع مسؤولية حماية الطفل ومنع تسربه من التعليم بين عدة جهات حكومية، أبرزها وزارات التربية والتعليم، والعمل، والتنمية الاجتماعية، إلا أن غياب آليات تنسيق فعالة يؤدي إلى تضارب في الإجراءات، وتكرار أو غياب التدخلات. فعلى سبيل المثال، تسعى بعض الجهات إلى إعادة دمج الأطفال المتسربين في العملية التعليمية، في حين لا تُواكب هذه الجهود بإجراءات متكاملة لحمايتهم من العودة إلى سوق العمل أو التعرض للاستغلال، ما يجعل الاستجابة مجزأة وغير فعّالة.

ثانيًا: ضعف منظومة الرقابة والرصد

تعتمد وزارة التربية والتعليم في تتبع التسرب المدرسي على تقارير صادرة عن المدارس نفسها، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الدقة، أو لا تُحدّث بشكل منتظم، مما يحدّ من قدرتها على التدخل المبكر. وفي المقابل، لا تمتلك وزارة العمل القدرات التفتيشية اللازمة لمراقبة سوق العمل غير الرسمي، الذي يشغل ما يُقارب 78٪ من الأطفال العاملين في الأردن، بحسب تقارير منظمة العمل الدولية، ما يتيح استمرار استغلال الأطفال في بيئات عمل هشّة دون رقابة حقيقية.

ثالثًا: عدم فاعلية العقوبات

تنص المادة (73) من قانون العمل الأردني على فرض غرامة لا تتجاوز 500 دينار أردني على أصحاب العمل الذين يُشغّلون الأطفال بشكل مخالف للقانون. إلا أن هذه العقوبات تُعدّ منخفضة نسبيًا وغير رادعة، خاصة في ظل غياب آليات مساءلة صارمة أو ملاحقة قانونية منتظمة، إضافة إلى ذلك، لا تتضمن قوانين التعليم الأردنية نصوصًا واضحة تُلزم أولياء الأمور بضمان التحاق أبنائهم بالتعليم، مما يؤدي إلى خلق بيئة تُسهّل الإفلات من العقاب، وتعزز استمرارية تشغيل الأطفال بشكل غير قانوني.

في السياق ذاته تشير تعليمات المعونات المالية لرعاية وحماية الأسر المحتاجة رقم (5) لسنة 2015 في المادة 10/و، والصادرة بموجب قانون صندوق المعونة الوطنية[9]، إلى اشتراط التزام الأسر المستفيدة بإرسال أبنائها إلى المدارس كشرط أساسي للحصول على المعونة. وتنص التعليمات على حسم ما نسبته 25٪ من إجمالي المعونة المستحقة للأسرة عن كل فرد يثبت رسميًا تسربه من المدرسة أو عدم التحاقه بها عند بلوغه السن القانوني، باستثناء الحالات التي يثبت فيها وجود عذر صحي موثق. ورغم أهمية هذا الربط بين المعونة والالتحاق بالتعليم، إلا أن التحدي يكمن في ضعف المتابعة الفعلية لتنفيذ هذا النص، وعدم كفاية الحسم المالي كرادع فعلي، خاصة في ظل محدودية دخل هذه الأسر، مما يتطلب مقاربة أكثر شمولاً ترتكز على الدعم والمتابعة لا الاقتصاص المالي فقط.

9 تعليمات المعونات المالية لرعاية وحماية الاسر المحتاجة رقم (5) لسنة 2015 والصادرة بموجب احكام المادة (8/ز) من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم (36) لسنة 1986.

هذه التعليمات تربط بين المعونة المالية التي تقدمها الحكومة للأسر المحتاجة، وبين إرسال أفراد الأسرة إلى المدارس. إذا لم يتم ذلك، يُحْسَم جزء من المعونة كنوع من العقوبة. مع ذلك، هذه العقوبة وحدها قد لا تكون كافية، وأن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم والمتابعة لتشجيع الأسر على الالتزام بالتعليم.

كما أن تعليمات رقم (10) لسنة 2024 المتعلقة بمراكز تعليم وتعلم المتسربين تمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز فرص التعليم للفئات المستهدفة، حيث توفر مرونة زمنية وعمرية تسهم في تيسير التحاق المتسربين بالعملية التعليمية. مع ذلك، فإن هذه التعليمات قد تحتاج إلى تعزيز تشريعي لضمان معادلة الشهادات الصادرة عنها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. إضافة إلى ذلك، يلاحظ غياب نصوص واضحة تعالج الجوانب النفسية والاجتماعية للدارسين، خاصة أولئك الذين تعرضوا للعنف أو التسرب سابقًا، مما يستدعي تضمين برامج دعم شاملة لهذه الفئة. كما أن استخدام الأدوات التكنولوجية كوسيلة تعليمية في حالات الطوارئ يُعد خيارًا إيجابيًا، لكنه يتطلب توفير بنية تحتية متكاملة وبرامج تدريبية متقدمة للكوادر التعليمية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية.

رابعًا: محدودية البرامج الوقائية وضعف استدامتها

رغم وجود برامج دعم نقدي مشروط، إلا أنها لا تغطي كافة التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالتحاق الأطفال بالمدارس، مثل أجور النقل، وشراء الكتب، والزي المدرسي، التي يُقدّر متوسطها بنحو 200 دينار سنويًا للطفل الواحد، ما يجعلها عبئًا يفوق قدرة العديد من الأسر الفقيرة، كما تُعاني مشاريع إعادة الدمج التعليمي من انعدام الاستمرارية، إذ تُظهر بيانات تقرير اليونيسف لعام 2023 أن نحو 60٪ من هذه المشاريع تتوقف فور انتهاء التمويل الدولي، دون تبنٍّ حكومي أو توفير بدائل محلية، مما يُفقدها أثرها طويل الأمد.

التحديات التي تواجه مراكز ثقافة المتسربين في الأردن[10]

تُعد مراكز ثقافة المتسربين إحدى الأدوات الوطنية المهمة في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي في الأردن، حيث توفّر بديلًا تعليميًا مرنًا للطلبة المنقطعين عن التعليم الرسمي. إلا أن هذه المراكز تواجه تحديات متعدّدة تعيق قدرتها على أداء دورها بالشكل الأمثل، مما يتطلب استجابة مؤسسية عاجلة وشاملة.

أولًا: التحديات المالية والإدارية تعاني المراكز من تأخر مزمن في صرف الدعم المالي للطلبة، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار والانسحاب المتكرر. كما أن قيمة الدعم اليومي (3 دنانير في المدن و1,5 دينار في المخيمات) لا تغطي نفقات المواصلات أو التغذية الأساسية. ينعكس هذا النقص المالي أيضًا على البنية التحتية والخدمات المساندة داخل المراكز، حيث لا يوجد تمويل مستقر يضمن استمرارية البرامج.

10 التحديات بناء على مقابلات فريق تمكين لكوادر تعليمية في مراكز ثقافة المتسربين خلال العام 2025.

ثانيًا: ضعف البنية التحتية وضيق المساحات يعاني عدد كبير من المراكز من ضيق في المساحة المخصصة للطلبة، ما يمنع تنفيذ الأنشطة المنهجية واللامنهجية بشكل فعّال. بعض المراكز لا تحتوي إلا على جهازين للحاسوب مقابل أكثر من 30 طالبًا، ويغيب الإنترنت أو اللوحات التفاعلية كليًا. كما لا تتوفر أدوات نظافة وتجهيزات أساسية مثل المكانس الكهربائية، ما ينعكس سلبًا على البيئة التعليمية.

ثالثًا: قصور في المناهج وأساليب التدريس المناهج المعتمدة في مراكز التسرب لم تشهد أي تطوير يذكر منذ عام 2004، مما يجعلها غير ملائمة للتغيرات التربوية والمجتمعية. كما أن غياب أساليب التعليم التفاعلي والتعلم من خلال اللعب يقلّل من جاذبية البرامج، ويحد من قدرة الطلبة على التفاعل والتطور.

رابعًا: غياب الدعم النفسي والإرشاد التربوي من أبرز التحديات هو تعليق عمل المرشدين التربويين منذ أكثر من أربعة أشهر في عدد من المراكز. هذا الانقطاع أضعف من قدرة المراكز على توفير دعم نفسي للطلبة، خاصة أولئك المتأثرين بظروف أسرية صعبة أو بيئات فقيرة. كما أن الميسرين غير مؤهلين بشكل كافٍ لتقديم هذا النوع من الدعم، ما يفاقم الأوضاع النفسية للطلبة.

خامسًا: التباين العمري وضعف الدمج يواجه المعلمين صعوبة في التعامل مع التباين الكبير في الأعمار بين الطلبة ضمن الصف الواحد، مما يصعّب عملية التعليم، ويزيد الضغط عليهم. كما أن غياب خطة واضحة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة، وعدم توفر ميسرين متخصصين، يؤدي إلى تهميش هذه الفئة وزيادة الأعباء التعليمية.

سادسًا: ضعف التدريب المهني والأنشطة اللاصفية تفتقر المراكز إلى برامج مهنية داخل ساعات الدوام، مثل الخياطة أو التجميل أو الحرف اليدوية، رغم الحاجة الملحّة لها، خاصة للفتيات. كما لا يُسمح للمراكز بتنظيم رحلات ترفيهية، لا سيما في المخيمات، ما يُفقد البرنامج أحد أهم عناصر التحفيز النفسي والتربوي.

سابعًا: أعباء إضافية على الميسرين يُكلف الميسرون بمهام حشد المتسربين وإقناعهم بالالتحاق، وهي مهام كانت تُسند سابقًا إلى موظفين مختصين. هذه المسؤوليات الإضافية أثرت في الأداء الصفي، وزادت من الضغط النفسي والمهني على المعلمين.

ثامنًا: مشاكل النقل والتنقل للفتيات في مناطق مثل الظليل، تعاني الفتيات من صعوبة في الوصول إلى منازلهن بعد انتهاء الدوام؛ بسبب غياب وسائل النقل الآمنة، خاصة في الفترات المسائية. هذا التحدي يهدد انتظام الفتيات في التعليم، ويعرضهن لخطر الانقطاع

تاسعًا: التوصيات العامة لمواجهة هذه التحديات المتعددة، توصي المراكز بعدة إجراءات عاجلة، من بينها: إعادة تفعيل دور المرشدين التربويين، تحديث المناهج، توفير أجهزة حاسوب ولوح تفاعلي وإنترنت، تجهيز مشاغل مهنية، توسعة المساحات الصفية، وتوفير أنشطة لا منهجية تحفيزية. كما تُوصي برفع مخصصات النقل والتغذية، وتعيين ميسّرين مؤهلين لدعم الطلبة ذوي الإعاقة، وتخصيص موظفين لحشد المتسربين لتخفيف العبء عن المعلمين.

الواقع والأرقام

رغم انخفاض النسب السنوية للتسرب من التعليم الأساسي في الأردن، والتي تراوحت بين 0.25٪ و0.38٪ خلال الفترة من 2011 إلى 2019، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس حجم المشكلة الحقيقي. فالنسبة قد تبدو ضئيلة عند قراءتها بشكل منفصل عن السياق العام، لكنها عند تجميعها على مدار السنوات تكشف عن حجم تراكمي مقلق. فقد بلغ عدد المتسربين خلال هذه الفترة وحدها 44,120 طالبًا وطالبة، وهو رقم كبير عند مقارنته بحجم الفئة المستهدفة في التعليم الأساسي.

وعلى نحو موازٍ، فإن الفترة الأقصر (2022–2024) شهدت تسرب 22,092 طالبًا وطالبة خلال ثلاث سنوات فقط، أي بمعدل سنوي يزيد عن 7,300 طالب تقريبًا، وهذا يعني أن حوالي نصف عدد المتسربين خلال تسع سنوات قد تسربوا خلال ثلث تلك المدة فقط، وهو ما يشير إلى تفاقم الظاهرة لا انحسارها، خاصة في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أضعفت البنية التعليمية، وقلّلت من فعالية التعليم عن بُعد، وفاقمت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية في الوصول إلى التعليم، خصوصًا في المجتمعات الفقيرة والمهمشة التي تُعاني غياب البنية التحتية الرقمية الكافية بالتزامن مع التحول الرقمي السريع.

«رغم انخفاض النسب السنوية للتسرب من التعليم الأساسي في الأردن، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس حجم المشكلة الحقيقي.»

تتجاوز خطورة هذه الظاهرة الجانب التعليمي لتطال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن المتسربين من التعليم الأساسي غالبًا ما يفقدون فرص اكتساب المهارات الأساسية، ما يضعف من فرصهم في سوق العمل مستقبلًا. فالتعليم الأساسي لا يشكل فقط مرحلة دراسية، بل هو الأساس في تكوين القدرات المعرفية والحياتية، وعدم استكماله يعني ضعفًا في إنتاجية الفرد، وارتفاع احتمالات البطالة، أو الانخراط في سوق العمل غير المنظم، وهو ما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي والمجتمعي في المدى الطويل.

من الجانب الاقتصادي، فإن تسرب هذا العدد الكبير من الطلبة يمثل خسارة مزدوجة للدولة: من جهة، تُهْدَر الموارد التي أنفقتها الدولة لتعليم هؤلاء الطلبة دون إتمامهم للمراحل الأساسية، ومن جهة أخرى، يتزايد العبء على منظومة الخدمات الاجتماعية والرعائية لاحقًا. فكل طالب يغادر المدرسة مبكرًا يُحتمل أن يحتاج في المستقبل إلى دعم إضافي، سواء من حيث التأهيل المهني أو الإعانات الاجتماعية أو حتى الرعاية الصحية، ما يُحول الظاهرة من مشكلة تعليمية إلى تحدٍ وطني شامل.

في ظل هذه المعطيات، فإن التعامل مع ظاهرة التسرب يجب أن ينتقل من مرحلة رصد الأرقام إلى مرحلة المعالجة الوقائية والتدخل المبكر. يتطلب ذلك بناء نظام متكامل لرصد الطلبة المعرضين لخطر التسرب، وتفعيل أدوات التدخل مثل الدعم المالي المشروط، وتوفير خدمات إرشادية ونفسية

داخل المدارس، وتحسين بيئة التعلم، خاصة في المناطق الريفية والأكثر فقرًا. كما أن ربط التعليم بسوق العمل، من خلال إدخال مكونات مهنية وحياتية في المناهج، يمكن أن يزيد دافعية الطلبة للبقاء في النظام التعليمي.

خلاصة القول، إن ظاهرة التسرب، رغم تواضع نسبها السنوية، تشكل خطرًا صامتًا يتفاقم تدريجيًا ليهدد جودة التعليم واستدامة التنمية في الأردن. وإذا لم يُتَعَامَل مع الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة من خلال استراتيجيات متكاملة، فإن انعكاساتها السلبية ستظهر بشكل أوضح خلال السنوات القادمة، سواء على مستوى رأس المال البشري، أو على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

«كل طفل يُغادر المدرسة مبكرًا يُحتمل أن يحتاج في المستقبل إلى دعم إضافي.**»**

نعود إلى البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن للعام الدراسي 2024/2023 التي تُشير إلى ارتفاع مقلق في أعداد الطلبة المتسربين من الصفوف من الأول وحتى العاشر الأساسي، حيث بلغ عددهم 11,720 طالبًا وطالبة. وتعكس هذه الأرقام مسارًا تصاعديًا في ظاهرة التسرب، خاصة مع التقدّم في المراحل التعليمية، مما يسلّط الضوء على تحديات بنيوية تواجه النظام التعليمي، أبرزها ضعف الاستدامة التعليمية وعدم فعالية التدخلات الوقائية في مراحل مبكرة.

تبرز الأرقام فجوة ملحوظة بين الذكور والإناث في نسب التسرب، حيث بلغ عدد الذكور المتسربين 6,826 طالبًا، مقارنة بـ4,894 طالبة. ويشير هذا التفاوت إلى عوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل خاص على الذكور، مثل التوقعات المجتمعية التي تدفعهم إلى العمل المبكر، والمساهمة في دخل الأسرة، إلى جانب ضعف الحوافز التعليمية التي قد تقلل من دافع الاستمرار في الدراسة، خاصة في البيئات الفقيرة والمهمشة.

تشير البيانات الإحصائية إلى ظاهرة مقلقة تتعلق بارتفاع معدلات التسرب المدرسي في الصفوف العليا من التعليم الأساسي، لا سيما في الصفوف التاسع، والعاشر، والثامن، التي سجّلت على التوالي 2,382 و2,192 و1,920 حالة تسرب. هذا التمركز في المراحل المتقدمة من التعليم لا يبدو عشوائيًا، بل يعكس ديناميات اجتماعية ونفسية واقتصادية متشابكة، تتطلب تفكيكًا علميًا لفهم جذورها وآثارها.

أولًا، من الناحية النفسية-الاجتماعية، يُعد سن المراهقة مرحلة حرجة تشهد فيها شخصية الطالب تحولات جذرية على صعيد الهوية والانتماء والدافعية. في ظل غياب أنظمة دعم نفسي وإرشادي فعّالة داخل المدارس، تزداد احتمالات الانسحاب من البيئة التعليمية، خصوصًا عندما يشعر الطالب بعدم الأمان أو بعدم الانتماء إلى المؤسسة التعليمية. وهنا تلعب عوامل مثل التنمر، التمييز، أو غياب القدوة التربوية دورًا محوريًا في تعزيز الرغبة في الانقطاع عن التعليم.

ثانيًا، من الجانب الاقتصادي، فإن الفئات العمرية في هذه الصفوف تمثل مرحلة التحول من الطفولة إلى سوق العمل، لا سيما في الأوساط الفقيرة والهشة اقتصاديًا. حيث يُنظر إلى الفتى أو الفتاة في هذه المرحلة على أنهما قادران على الإسهام في الدخل الأسري، ما يدفع بعض العائلات إلى تفضيل العمل على الاستمرار في التعليم، خاصةً إذا لم يكن الأخير مقترنًا بفرص مستقبلية ملموسة.

ثالثًا، تبرز إشكالية فقدان الجدوى التعليمية كعامل مهم. فالكثير من الطلبة في هذه المراحل يشعرون بانفصال بين المناهج النظرية وحاجاتهم الواقعية أو المهنية، وهو ما يُنتج شعورًا بعدم الفائدة من الاستمرار في التعليم. ويزداد هذا الشعور إذا كانت البيئة المدرسية فقيرة من حيث التفاعل، والأنشطة، والبرامج التحفيزية، أو إذا واجه الطلبة صعوبات في التحصيل دون وجود برامج دعم تعليمي فعّالة.

رابعًا، من منظور السياسات التعليمية، فإن تراجع جودة التعليم في الصفوف العليا، أو عدم توفر بيئة صفية محفزة وداعمة، يمكن أن يسهم في نفور الطلبة من الاستمرار. على سبيل المثال، ارتفاع كثافة الصفوف، ونقص الكادر المؤهل، وضعف الإشراف التربوي، كلها عوامل قد تدفع الطلبة إلى الانقطاع التدريجي عن المدرسة.

أخيرًا، لا بد من الإشارة إلى ضعف الترابط بين مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وغياب مسارات بديلة مرنة، مثل البرامج المهنية أو التعليم غير النظامي، التي قد تستوعب احتياجات الطلبة في هذه المرحلة الحرجة، مما يجعل التسرب أحد الخيارات القليلة المتاحة أمامهم في حال تعثرهم في المسار الأكاديمي التقليدي.

بناءً على ما سبق، فإن معالجة هذا النمط المتصاعد من التسرب في الصفوف العليا تستدعي تدخلًا شاملًا يعالج الجوانب النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والتعليمية معًا، من خلال سياسات وقائية واحتوائية تتسم بالمرونة والاستجابة لحاجات الفئات الأكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة.

تراوحت أعداد المتسربين في الصفوف من الرابع إلى الخامس بين 687 و746 طالبًا وطالبة، ما يشير إلى تصاعد واضح في أعداد المتسربين كلما تقدم الطالب في الصفوف الدراسية، مع بروز واضح للفجوة بين الجنسين.

مؤشرات التسرّب المدرسي (2024/2023)

المؤشر	العدد	الملاحظات
إجمالي المتسربين	11,720 طالباً/ة	تركيز في الصفوف العليا (التاسع والعاشر)
الذكور	6,826	نسبة 58٪ من الإجمالي
الإناث	4,894	نسبة 42٪ من الإجمالي
أعلى صف تسرباً	الصف التاسع (2,382 حالة)	يليه الصف العاشر (2,192 حالة)

رغم أن الأرقام تشير إلى انخفاض نسبي في حالات التسرب في الصفوف الدنيا - حيث سجل الصف الأول فقط 488 حالة - إلا أن هذا الانخفاض لا ينبغي أن يُفسر تلقائيًا بوصفه مؤشراً إيجابيًا على سلامة المسار التعليمي. بل على العكس، فإن هذا الرقم يخفي وراءه مؤشرات مقلقة تتعلق بمحدودية استدامة التعلم وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلبة ضمن النظام التعليمي على المدى المتوسط والبعيد.

«إن انخفاض معدلات التسرب في الصفوف الأولى لا يجب أن يُفسّر كنجاح للنظام التعليمي، بل يجب أن يُنظر إليه في سياق أوسع.»

يمكن تفسير انخفاض معدلات التسرب في الصفوف الدنيا بعوامل عدّة مترابطة، تبدأ بما يُعرف بـ»الالتزام الأسري الأولي»، حيث يُظهر أولياء الأمور حرصًا كبيرًا على إلحاق أبنائهم بالمدرسة في المراحل المبكرة، استجابةً للضغوط القانونية أو الاجتماعية التي تحث على بدء التعليم في سن محددة. غير أن هذا الالتزام غالبًا ما يكون ظرفيًا، إذ لا يلبث أن يتراجع مع مرور الوقت في ظل تصاعد التحديات الاقتصادية وتغير أولويات الأسرة، مما يجعل هذا الحضور الأولي شكليًا، لا يضمن الاستمرارية التعليمية. كما يُعزى انخفاض التسرب في الصفوف الأولى إلى غياب أنظمة تتبع طولي دقيقة تراقب الأداء المدرسي، وتكشف عن حالات التعثر التدريجي التي قد تفضي إلى التسرب لاحقًا. فالطفل قد يكون حاضرًا جسديًا في المدرسة، دون أن يحرز تقدمًا أكاديميًا فعليًا، ما يزيد احتمالية انسحابه في المراحل التالية. يُضاف إلى ذلك هشاشة البيئة التعليمية في السنوات المبكرة، حيث تعاني العديد من الصفوف من ضعف في جودة التدريس، وقصور في تفعيل الأساليب التفاعلية، مما يؤسس لتجربة تعليمية سلبية تضعف دافعية التعلم، وفي الوقت ذاته، تفتقر السياسات التربوية إلى تركيز فعّال على الوقاية المبكرة، حيث تقتصر غالبية التدخلات على مراحل لاحقة بعد وقوع التسرب، بينما يغيب الاستثمار الكافي في دعم الانخراط المبكر من خلال توفير خدمات داعمة مثل الإرشاد النفسي، والتغذية المدرسية، والأنشطة الجاذبة. أخيرًا، تلعب الظروف الاقتصادية المؤجلة دورًا مهمًا، إذ تبقي الأسر أطفالها في الصفوف الدنيا لعدم قدرتهم على العمل، لكن مع التقدّم في العمر وازدياد القدرة

الجسدية، تبدأ الضغوط نحو دفع الأطفال للعمل، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب في الصفوف المتوسطة والعليا. بذلك، فإن انخفاض التسرب في المراحل الأولى لا يُعد مؤشرًا على بيئة تعليمية مستقرة بقدر ما يعكس غياب البدائل الاقتصادية الآنية.

بالاستناد إلى ما سبق، فإن انخفاض معدلات التسرب في الصفوف الأولى لا ينبغي النظر إليه بوصفه مؤشرًا على نجاح النظام التعليمي، بل يجب وضعه في سياق أوسع يرتبط بغياب الاستدامة التربوية وغياب الوقاية المبكرة. إن التحاق الطفل بالمدرسة في سنواته الأولى لا يضمن بالضرورة بقاءه فيها، ما لم تتوفر منظومة داعمة تضمن استمراريته النفسية والأكاديمية والاجتماعية. وهذا يقود إلى أهمية تحليل الأسباب البنيوية التي تقف خلف ظاهرة التسرب، التي لا يمكن فهمها دون التطرق إلى مجموعة من الأبعاد المتشابكة، أولها البعد الجندري.

تشير البيانات بوضوح إلى أن معدلات التسرب بين الذكور تفوق تلك المسجلة بين الإناث في مختلف الصفوف الدراسية. هذا التفاوت لا يعكس فقط أداء الطالب أو التزام الأسرة، بل يعكس في جوهره البنية الجندرية للأدوار الاجتماعية في الأردن. إذ يُتوقع من الذكور في بعض البيئات الفقيرة أن يكونوا مساهمين اقتصاديين في سن مبكرة، مما يدفع الأسر إلى تفضيل إدماجهم في سوق العمل على حساب استكمال تعليمهم. في المقابل، ورغم انخفاض نسب التسرب الظاهرية بين الإناث، إلا أنهن يواجهن تحديات مختلفة، مثل الزواج المبكر أو الحبس المنزلي، التي قد تنتج عنها أشكال غير مباشرة أو «مقنّعة» من التسرب، مثل الغياب المزمن أو الحضور غير الفاعل داخل المدرسة. بالتالي، فإن أية استجابة فعالة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفروق في السياق الاجتماعي والاقتصادي بين الجنسين.

يتقاطع هذا البعد مع التفاوت الملحوظ في معدلات التسرب بين الصفوف الدراسية المختلفة، حيث تظهر البيانات أن احتمالية التسرب تزداد مع تقدم الطالب في العمر. هذا النمط التصاعدي يشير إلى أن النظام التعليمي يفتقر إلى القدرة على الاحتفاظ بالطلبة في المراحل المتقدمة، وهو ما يرتبط بعوامل عديدة من بينها: تصاعد الضغط الأكاديمي دون توفر دعم تربوي موازٍ، غياب الحافز لدى الطلبة لرؤية التعليم كمسار فعّال لتحقيق الذات أو تحسين الوضع الاقتصادي، وتراجع الدعم الأسري والمجتمعي بمرور الوقت، لا سيما في البيئات الفقيرة والهشة. ما يُبرز الحاجة إلى إعادة تصميم المحتوى والمناهج بشكل يعكس اهتمامات الطلبة، ويعزز ارتباطهم بالمدرسة من جهة، ويوفر لهم تصورات عملية لمستقبلهم من جهة أخرى.

في ضوء هذا التعقيد، لا يمكن التعامل مع ظاهرة التسرب المدرسي على أنها مسألة تعليمية فقط، بل يجب النظر إليها كإحدى نتائج تداخل عوامل بنيوية أعمق، تشمل الفقر، غياب شبكات الحماية الاجتماعية، ضعف الترابط بين النظام التعليمي وسوق العمل، فضلًا عن التفاوت الجغرافي في الوصول إلى الخدمات الأساسية، خصوصًا في المناطق الريفية والمخيمات. ومن هنا، فإن التصدي للتسرب يتطلب تبني مقاربة وطنية شاملة متعددة القطاعات، تتخطى حدود وزارة التربية والتعليم، لتشمل وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والتخطيط، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. كما ينبغي أن تدمج هذه المقاربة بين إصلاح السياسات التربوية وتعزيز الحماية الاجتماعية، من

خلال برامج دعم نفسي واجتماعي داخل المدارس، وتوفير مسارات مرنة بديلة للتعليم المهني أو الجزئي، وربط التعليم بالتحويلات النقدية المشروطة لضمان بقاء الطلبة في المدرسة.

تبرز في هذا السياق أهمية التعامل مع التسرب كأولوية وطنية تتطلب استجابة جماعية، إذ إن استمرار الظاهرة دون معالجة جذرية يُنذر بتفاقم عدد من المشكلات البنيوية في المستقبل، من بينها: ازدياد عمالة الأطفال، خاصة في القطاعات غير الرسمية التي لا تضمن حقوقًا أو حماية؛ تفاقم دوائر الفقر عبر الأجيال نتيجة محدودية التعليم؛ واتساع الفجوات الاجتماعية بين الفئات، ما يعزز التهميش، ويكرّس التفاوت الطبقي والتعليمي. بالتالي، فإن مواجهة هذه الظاهرة لا تتطلب فقط إجراءات فنية أو تربوية، بل استراتيجية وطنية شاملة تُعيد تعريف دور المدرسة، وتربط التعليم بمشروع مجتمعي وتنموي متكامل.

في ضوء ما سبق، إن التسرب المدرسي في الأردن يُعد تحديًا وطنيًا ذا طبيعة بنيوية معقدة، لا يمكن معالجته بشكل منفصل عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة. ويتطلب هذا الواقع صياغة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات تُدمج فيها التدخلات التربوية مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، على أن تُصمم هذه الاستراتيجية وفق رؤية عادلة تراعي الفروقات الجندرية والجغرافية والاجتماعية. وتتمثل أبرز ملامح هذه الاستراتيجية في تطوير نظام وطني للرصد المبكر لحالات الغياب والتعثر، وتعزيز الإرشاد النفسي والاجتماعي داخل المدارس، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، وخلق مسارات بديلة مرنة تناسب الطلبة الأكثر عرضة للهشاشة والانقطاع.

العلاقة بين التسرّب المدرسي وعمل الأطفال

يعدّ التسرّب المدرسيّ وعمل الأطفال من القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة الهامّة الّتي تواجه العديد من الدول، خاصّة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسّط. تتّسم العلاقة بين هاتين الظاهرتين بالتباديليّة والتأثير المتبادل، حيث يؤدّي كلّ منهما إلى تفاقم الآخر، ممّا يخلق دائرة مفرغة يصعب كسرها دون تدخّلات فعّالة، فخروج الطفل من المدرسة لا يعني فقط حرمانه من حقه الأساسي في التعليم، بل يفتح أمامه بوابة مبكرة للانخراط في سوق العمل، في ظل غياب البدائل الفعّالة والدعم المجتمعي والمؤسسي المطلوب.

قد أظهرت العديد من التقارير الصادرة عن منظمات دولية ومحلية مثل منظمة العمل الدولية أن التسرّب المدرسي هو من أبرز العوامل المولّدة لعمالة الأطفال، خاصة في القطاعات غير الرسمية التي لا تتطلب مهارات مهنية متقدمة، كالبناء والزراعة والخدمات.[11]

في المجتمعات التي تعاني الفقر وغياب الحماية الاجتماعية، غالبًا ما يُنظر إلى تعليم الأطفال على أنه عبء اقتصادي إضافي، في حين يُعد عمل الطفل مصدرًا فوريًا للدخل. وفي ظل هذا

11 منظمة العمل الدولية، عمالة الأطفال: تقديرات عالمية لعام ٢٠٢٠، جنيف، ٢٠٢١.

التصور، تلجأ العديد من الأسر إلى سحب أطفالها من المدرسة في سن مبكرة لتغطية الاحتياجات اليومية، خاصة عندما تغيب برامج الدعم الحكومي، أو لا تصل إلى الفئات الأكثر هشاشة. ووفقًا لتقرير اليونيسف، فإن أكثر من 80٪ من الأطفال العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم من المتسربين من التعليم، مما يعكس الترابط العميق بين الظاهرتين.[12]

من جهة أخرى، فإن عمل الأطفال نفسه يُسهم في تعزيز معدلات التسرب. فالطفل الذي يعمل لساعات طويلة في بيئة شاقة، غالبًا ما يعاني الإرهاق الجسدي والذهني، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرته على التركيز أو الحضور المنتظم، بالتالي يصبح استمراره في المدرسة غير ممكن. كما أن الانخراط في العمل يعزّز لدى الطفل وأسرته قناعة بأن التعليم ليس له عائد مباشر، على عكس العمل الذي يوفّر دخلًا فوريًا، حتى وإن كان متدنيًا.

في السياق الأردني، تكشف البيانات الرسمية عن نمط مشابه يُعزز من هذه العلاقة التبادلية. فقد أشار مسح العمالة والبطالة لعام 2024 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى أن 47٫3٪ من العاملين الأردنيين لا يحملون مؤهلًا تعليميًا أعلى من المرحلة الأساسية[13]، وهي نسبة مرتفعة تدل على الأثر التراكمي لظاهرة التسرب، خصوصًا في الصفوف العليا. كما أن دخول هؤلاء الأفراد إلى سوق العمل دون مهارات أو تدريب فعلي يحصرهم في وظائف منخفضة الإنتاجية، أو في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تقل فرص الترقّي، ويغيب الأمان الوظيفي.

يُلاحظ أيضًا وجود تفاوت كبير بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمستوى التعليم ومعدلات المشاركة الاقتصادية. ووفقًا لذات المصدر، فإن 56٫1٪ من الذكور العاملين مستوياتهم التعليمية دون الثانوية العامة، مقابل 9٫1٪ فقط من الإناث[14]، ما يُشير إلى اختلافات واضحة في الأدوار الاجتماعية والتوقعات المجتمعية. ففي كثير من الحالات، يُدفع الذكور إلى سوق العمل مبكرًا بدافع المساهمة في إعالة الأسرة، في حين تُمنح الفتيات فرصة أكبر للاستمرار في التعليم، رغم التحديات الخاصة التي يواجهنها كزواج القاصرات أو القيود الأسرية.

يُعد المؤهل التعليمي المنخفض أحد العوامل المباشرة المساهمة في ارتفاع البطالة، حيث أشار مسح العمالة والبطالة 2024 إلى أن 40٪ من العاطلين عن العمل في الأردن يحملون مؤهلًا أقل من الثانوية العامة[15]، ما يعكس ضعف فرص التشغيل للأفراد المتسربين من التعليم. وتُظهر هذه النسبة أن التسرّب لا يؤثر فقط على الطفل في لحظته، بل يمتد أثره إلى مرحلة البلوغ، حيث يحدّ من قدرة الأفراد على المنافسة في سوق العمل، ويُطيل فترات البطالة، ويُسهم في إعادة إنتاج الفقر وعدم المساواة.

12 اليونيسف، حالة أطفال العالم 2021، نيويورك، 2021.
13 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح العمالة والبطالة، 2024.
14 المصدر السابق.
15 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح العمالة والبطالة، 2024.

في ضوء هذه المؤشرات، لا يمكن الفصل بين معالجة البطالة وتحسين نوعية سوق العمل من جهة، وبين التدخل المبكر لمنع التسرب المدرسي من جهة أخرى. فمقاربة السياسات يجب أن تكون استباقية، تبدأ من المدرسة، من خلال تحسين بيئة التعليم، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وربط المدرسة بسوق العمل من خلال مسارات مهنية مرنة تُراعي ظروف الطلبة الذين لا يجدون في التعليم الأكاديمي التقليدي خيارًا مناسبًا. كما يجب تفعيل برامج الحماية الاجتماعية المشروطة بالتعليم، لضمان بقاء الأطفال في المدارس، وتحفيز الأسر اقتصاديًا على الاستثمار في تعليم أبنائها.

إن العلاقة بين التسرّب المدرسي وعمل الأطفال تُعد تجلّيًا واضحًا لخلل أوسع في البنية الاقتصادية والتعليمية، وهي لا تُعالج فقط من خلال إصلاح المدرسة، بل من خلال سياسات اقتصادية عادلة، وتمكين مجتمعي حقيقي، وضمانات اجتماعية تحمي الطفل والأسرة معًا.

الأثر الاقتصادي للتسرب المدرسي وجدوى التدخل الوقائي

في ضوء تصاعد ظاهرة التسرب المدرسي في الأردن، تبرز الحاجة الماسّة إلى تقييم التكلفة الاقتصادية المرتبطة بعدم التدخل، مقابل العائد المتوقع من استثمار الدولة في برامج إعادة الدمج والدعم الوقائي. يقدم هذا الملحق تحليلاً ماليًا مبنيًا على البيانات المحلية والمقاربات الدولية:

أولًا: تكلفة الطالب الواحد في النظام التعليمي

تشير بيانات وزارة التربية والتعليم الأردنية إلى أن كلفة الطالب الواحد في المدارس الحكومية تتراوح بين 450 و1,300 دينار أردني سنويًا.[16] ويعتمد هذا التفاوت على عدد من العوامل، مثل ملكية المبنى (حكومي أم مستأجر)، عدد الطلبة في الغرفة الصفية، الرواتب التشغيلية، والنفقات الإدارية. وبناءً على هذه المعطيات، يُقدّر متوسط كلفة الطالب الواحد بـ 900 دينار سنويًا.

ثانيًا: كلفة الحوافز والدعم النقدي المرتبط بالاستبقاء في المدرسة

في إطار برنامج "حاجاتي" الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، تُمنح حوافز نقدية مشروطة للأسر المهمّشة لضمان استمرار أطفالها في التعليم. وتشمل هذه الحوافز بدل مواصلات، ووجبات غذائية، وقرطاسية. وتُقدّر المخصصات النقدية بنحو 25 دينارًا أردنيًا شهريًا للطفل، خلال 9 أشهر دراسية، أي ما يعادل 225 دينارًا سنويًا.

ثالثًا: الكلفة السنوية لإعادة دمج الطالب المتسرب

بناءً على متوسط كلفة التعليم (900 دينار) والدعم النقدي السنوي (225 دينارًا)، فإن الكلفة التقديرية لإعادة دمج الطالب الواحد المتسرب تبلغ 1,125 دينارًا سنويًا. وبافتراض استهداف 1,000 طالب متسرب، تصل الكلفة الإجمالية السنوية للتدخل إلى 1,125 مليون دينار أردني.

16 تصريحات صحفية لوزارة التربية والتعليم في الصحف والمواقع الإلكترونية.

رابعًا: كلفة الفشل - الخسارة الاقتصادية المترتبة على عدم التدخل.

وفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) والبنك الدولي (World Bank)، فإن كل طالب يتسرب من التعليم الأساسي يُكبّد الدولة خسارة تراكمية تبلغ حوالي 10,000 دينار أردني على مدار حياته العملية. وتشمل هذه الخسارة انخفاض إنتاجيته، زيادة احتمالية اعتماده على المساعدات الحكومية، وتدني مشاركته في الاقتصاد الرسمي. وعليه، فإن عدم التدخّل لإعادة دمج 1,000 طالب متسرب قد يُكلّف الدولة ما يقارب 10 ملايين دينار أردني.

خامسًا: العائد الاقتصادي للدولة من التدخل الوقائي

إذا نجحت برامج إعادة الدمج في استعادة 60٪ من الطلبة المتسربين (600 من أصل 1,000)، فإن الدولة ستتفادى خسائر مستقبلية تُقدّر بـ6 ملايين دينار أردني، ما يعبّر عن مساهمة هؤلاء الطلبة مستقبلاً في سوق العمل الرسمي وتخفيف العبء عن صناديق الدعم الاجتماعي.

سادسًا: العائد على الاستثمار

بافتراض تكلفة إجمالية للتدخل تبلغ 1٫2 مليون دينار، والعائد المحقق 6 ملايين دينار نتيجة تجنّب خسائر مستقبلية، فإن:

العائد على الاستثمار = (6,000,000 – 1,200,000) ÷ 1,200,000 = 4٫0

أي أن كل دينار يُستثمر في إعادة دمج الطلبة المتسربين يُحقق عائدًا اقتصاديًا يعادل 4 دنانير أردنية، مما يجعل التدخل الوقائي استثمارًا عالي الجدوى على المدى المتوسط والبعيد.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية

تتسبب هذه العلاقة المركّبة بين التسرّب المدرسي وعمل الأطفال في مجموعة واسعة من الآثار السلبية. أولًا، يُحرم الطفل من حقه الأساسي في التعليم، ما يؤدي إلى تدنّي فرصه في تحسين وضعه الاقتصادي مستقبلًا، بالتالي استمرار دائرة الفقر من جيل إلى آخر.

ثانيًا، يُعرّض عمل الأطفال صحتهم وسلامتهم للخطر، حيث يُجبرون على أداء مهام بدنية شاقة، وفي كثير من الأحيان ضمن ظروف غير إنسانية. كما أن هؤلاء الأطفال غالبًا ما يتعرضون للاستغلال، سواء في الأجور، أو في بيئة العمل نفسها، دون أي وسيلة قانونية فعالة لحمايتهم.

أما من الناحية النفسية، فإن الطفل العامل يشعر بالإقصاء والإحباط مقارنة بأقرانه الملتحقين بالتعليم، مما يُمكن أن يُفضي إلى آثار نفسية طويلة الأمد، مثل ضعف الثقة بالنفس، والانعزال، وسلوكيات عدوانية أو انسحابية.

ومن منظور مجتمعي، فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية، وتقلل من إنتاجية القوى العاملة على المدى البعيد، وتُضعف من قدرات الدولة على بناء مجتمع متعلم ومنتج ومزدهر.

التوصيات

على المستوى التشريعي والتنفيذي:

1. مراجعة القوانين الوطنية لضمان مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.
2. تشديد العقوبات على مشغلي الأطفال، وتفعيل آليات الرصد والتفتيش.
3. إلزامية الإبلاغ عن حالات الانقطاع المدرسي ضمن منظومة وطنية متكاملة.

على المستوى التربوي:

1. تعزيز الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس، خاصة في الصفوف العليا.
2. إنشاء مسارات مهنية مرنة موازية للمسار الأكاديمي.
3. تحسين بيئة التعلم، وتقليل الكثافة الصفية، وتوفير أنشطة تفاعلية محفزة.

على المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

1. ربط التعليم ببرامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي المشروط.
2. تقديم حوافز مالية للأسر الفقيرة لضمان استبقاء أطفالها في المدرسة.
3. تنفيذ حملات توعوية وطنية حول مخاطر التسرب وجدوى التعليم.

على المستوى المؤسسي:

1. إنشاء وحدة تنسيقية دائمة بين الوزارات المعنية للحد من التسرب.
2. دعم منظمات المجتمع المدني كشريك في الوقاية والتدخل.
3. إشراك القطاع الخاص في تصميم برامج تدريب مهني تستهدف المتسربين.

خاتمة

إن ظاهرة التسرّب المدرسي ليست مجرد تحدٍ تعليمي، بل هي أزمة بنيوية ذات أبعاد إنسانية وتنموية عميقة، تؤثر في حاضر الأطفال ومستقبل المجتمع الأردني بأسره. فعندما يُجبر الطفل على مغادرة المدرسة، لا يُحرم فقط من حقه في التعليم، بل يُسلب أيضًا من فرصته في بناء حياة كريمة، ويُزج به في دائرة من الفقر، والعنف، والاستغلال، قد تستمر لعقود قادمة.

لقد أثبتت التجارب العالمية أن التصدّي لظاهرة التسرّب لا يمكن أن يكون مجزّأ أو مؤقتًا، بل يتطلب رؤية وطنية شاملة تُراعي خصوصيات الفئات المهمشة، وتدمج البُعد الاجتماعي مع البُعد التربوي والاقتصادي. كما أن مكافحة عمل الأطفال لا تتحقق فقط عبر العقوبات، بل من خلال تقديم بدائل حقيقية، تبدأ من دعم الأسرة، مرورًا بمدرسة جاذبة، وصولًا إلى سوق عمل يحترم الحقوق.

وفي ظل ما يواجهه الأردن من تحديات اقتصادية وضغوطات اجتماعية، تصبح حماية الأطفال من التسرب والعمل أولوية وطنية تُجسّد الالتزام بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، وتعكس ضرورة اتخاذ تدابير متكاملة لحماية الفئات الأكثر هشاشة وضمان حقهم في التعليم والحماية.

تم إنتاج هذه المواد بدعم مادي من البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم الأردن ولبنان (RDPP III) وهو مبادرة أوروبية مشتركة بدعم من النمسا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإتحاد الأوروبي، ايرلندا، هولندا وسويسرا. تمثل هذه المواد آراء تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ولا تعكس بالضرورة سياسات أو آراء البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية أو الجهات المانحة له.

E-mail: Media@tamkeen-jo.org
www.tamkeen-jo.org

Al-Madina Al-Munwra St,
Building #197 | 3rd Floor

Tel:+ 962 5539501
Mobile: + 962 797847997